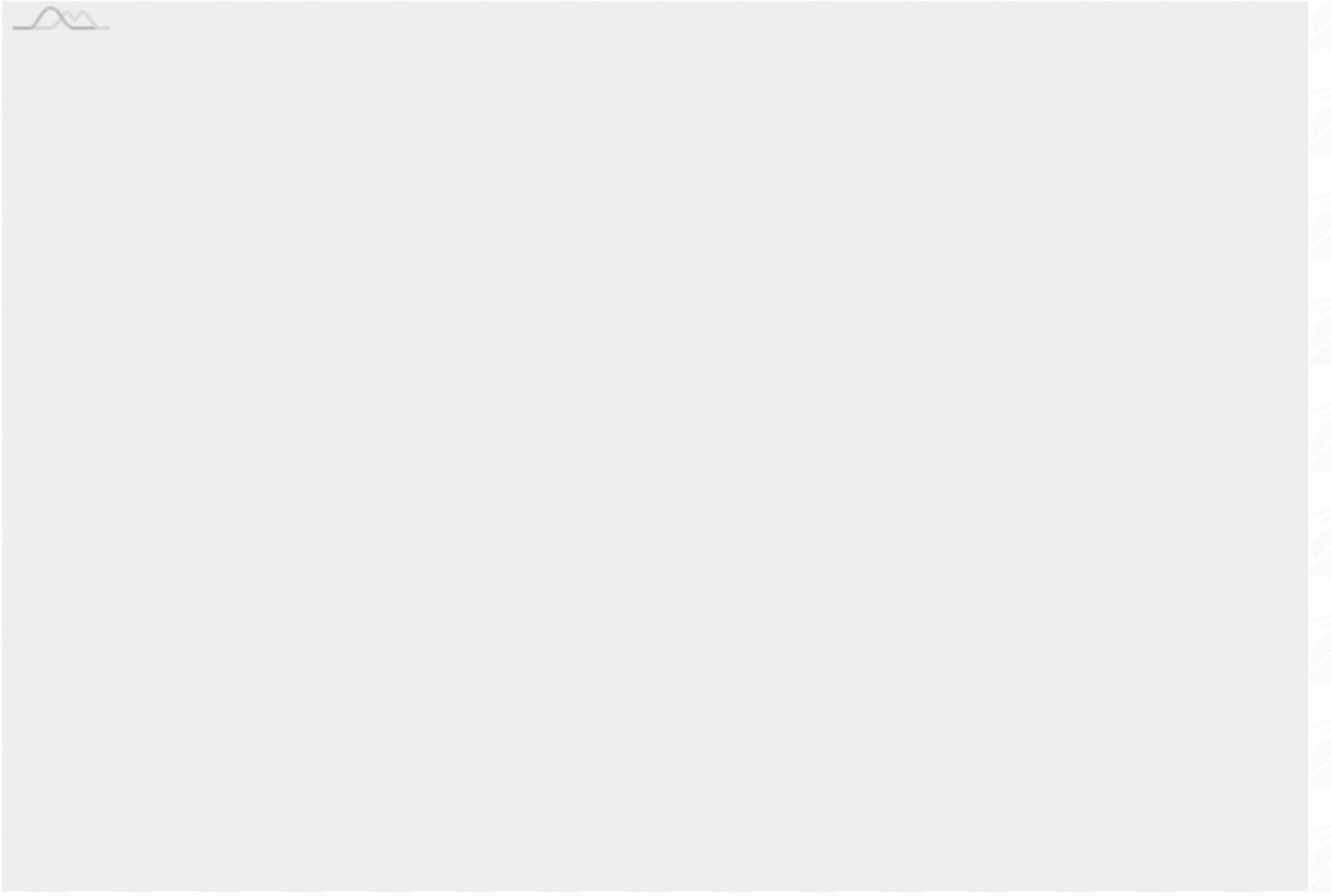


وُشْر

أخبـار مصر





الدولار يسجل 40.5 جنيهًا مصرياً في تعاملات السوق الموازية

(اقتصاد . العربي الجديد)

وقال متعاملون في السوق الموازية للعملة لـ"العربي الجديد"، إن سعر بيع اليورو قفز إلى 43.50 جنيهًا، و42.50 جنيهًا للشراء، مقابل سعر رسمي يبلغ 33.90 جنيهًا، وسعر بيع الريال السعودي إلى 10.50 جنيهات، و10 جنيهات للشراء، مقارنة بمتوسط 8.25 جنيهات في البنوك.

وزاد سعر بيع الدرهم الإماراتي إلى 10.75 جنيهات، و10.25 جنيهات للبيع، مقابل 8.45 جنيهات في البنوك، وبيع الدينار الكويتي إلى 130 جنيهًا، و125 جنيهًا للشراء، مقابل 100.65 جنيه.

ووجهت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تحذيرًا للحكومة المصرية باحتمال المزيد من تراجع قيمة الجنيه، مع تزايد ضعف السيولة، وعدم قدرة الاقتصاد على تحمل الديون.

وأبقت الوكالة التصنيف الائتماني طويل الأجل لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية عند B3، مع نظرة مستقبلية سلبية لمدة 3 أشهر.

معيشة المصريين (فاضل داود/Getty) أسواق

نفق الجنيه المصري: قفزة جديدة للدولار والذهب على صعيد الذهب، سجل سعر الغرام عيار 24 الخاص بالسبائك 2520 جنيهًا، وعيار 21 الأكثر تداولًا في الأسواق 2205 جنيهات، وعيار 18، 1890 جنيهًا، وجنيه الذهب (يزن 8 غرامات من عيار 21) 17640 جنيهًا. وسجل سعر أوقية الذهب محلياً (تزن 31.1 غراماً من عيار 24) نحو 78372 جنيهًا، مقابل نحو 1907 دولارات عالمياً.

ويعاني الاقتصاد المصري من تضخم جامح مع تدهور قيمة الجنيه، وارتفاع سعر الدولار والعملات الأجنبية، وتآكل القدرة الشرائية للمواطن، وسط مخاوف من تعويم جديد للعملة، هو الرابع في أقل من عامين، وموجة غلاء مرتقبة.

وتراجع الجنيه عبر تخفيضين متتاليين بنسبة 50% في العام الماضي 2022، ثم فقد 20% مجدداً من قيمته مع بداية العام الجاري 2023، قبل أن يصل سعر الدولار إلى 46 جنيهًا في سوق التعاملات الآجلة لمدة عام.

يذكر أن معدل التضخم السنوي قفز إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في مصر، مسجلاً نسبة 38.2% في يوليو/تموز مقابل 36.8% في يونيو/حزيران، في مؤشر على استمرار قفزات أسعار السلع والخدمات، وتدني القدرة الشرائية للمواطن، وزيادة الضغوط على العملة المحلية.

ومع تراجع تحويلات المغتربين بنسبة 26.1% في الفترة من أول يوليو/تموز 2022 حتى نهاية مارس/آذار 2023، تسعى الحكومة لإيجاد بدائل غير تقليدية لتوفير مزيد من النقد الأجنبي، من خلال توجيهها لمنح أفضلية لبيع الأراضي والعقارات المملوكة للدولة لمن يدفع بالدولار، وطرح أكبر بنكين حكوميين شهادات دولارية بفوائد أعلى من أي مثيل لها في السوق المصرية، ضمن مبادرات أخرى.

شكري: لجنة الاتصالات العربية ناقشت طرد المقاتلين الأجانب من سوريا

(سياسية . الجمهورية أونلاين)

أكد وزير الخارجية سامح شكري أهمية عودة اللاجئين السوريين الطوعية إلى بلادهم في ظل وجود رغبة سورية لتيسير عودة اللاجئين لوطنهم، موضحاً أن لجنة الاتصال العربية حول سوريا شددت على أهمية الالتزام بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة القرار 2254.

لفت وزير الخارجية إلى أنه تم التطرق لملف مكافحة الإرهاب في سوريا، وضرورة معالجة قضية المقاتلين الأجانب في سوريا وضرورة الحفاظ على السيادة السورية، موضحاً أنه جرى الاتفاق على عقد اجتماعات تعقد على مستوى الخبراء، وهناك اجتماعات دورية للتنسيق مع حكومة سوريا لتناول كافة أبعاد الأزمة.

وأوضح أن اللجنة سلمت مستند للوزير السوري يتضمن بعض الأفكار لمعالجة الأوضاع الإنسانية في البلاد، معرباً عن تطلعه لاستمرار المرونة من الجانب السوري والمشاورات الإيجابية والجهود التي تبذل.

وأشار إلى أن حالة الجمود الراهن في سوريا منذ خمس سنوات نتيجة عدم اهتمام المجتمع الدولي بالأزمة السورية في ظل معاناة أبناء الشعب السوري.

شركات السياحة السعودية تستهدف مليون معتمر مصري بعروض واسعة

(اقتصاد . العربي الجديد)

كشف منتدى السياحة العربية والعمرة الذي تنظمه شركات الفنادق والسياحة وخدمات الحج والعمرة السعودية في القاهرة، عن رغبة محمومة في السيطرة على جذب العملاء المصريين، ومضاعفة أعدادهم خلال الموسم المقبل.

قدمت الشركات خلال المنتدى، الذي بدأ أعماله، اليوم الثلاثاء، ويستمر لمدة 3 أيام، عروضاً واسعة تشمل استخراج تأشيرات السفر والانتقالات والإقامة بالإضافة إلى تنظيم رحلات داخل المملكة، بأسعار تنافسية ومستويات متعددة.

جاءت تحركات الشركات السعودية مباغثة للسلطات المصرية، التي مازالت تدرس السماح لشركات السياحة المصرية ببدء تنظيم رحلات العمرة، بينما فتحت السلطات السعودية الفرصة أمام المصريين للسفر، منذ مطلع الشهر الحالي.

وتوقع سيف جعفر مدير تطوير الأعمال في شركة فنادق سعودية في مقابلة مع "العربي الجديد" أن يسافر مليون مصري لأداء العمرة خلال الفترة من أغسطس/آب الجاري حتى يونيو/حزيران من العام المقبل، في ظل التسهيلات التي قدمتها السلطات السعودية لمنح المسافرين تأشيرات للزيارة وممارسة الأعمال، متضمنة حق الدخول لمكة والمدينة، لأداء العمرة.

بدوره، أشار عماد عبد العزيز مدير سلسلة فندقية في مكة المكرمة، إلى عرض الشركات السعودية عدة مستويات للإقامة، تتراوح بين 70 ريالاً و700 ريال لليلة الواحدة، لافتاً إلى ضرورة تنوع المستويات لتناسب أصحاب الدخل البسيطة، والأغنياء الذين يقبلون على رحلات الحج والعمرة.

وأضاف عبد العزيز أن تزايد أوقات رحلات العمرة لتصبح طوال العام، يعطي فرصة أمام الراغبين في السفر لاختيار التوقيات المناسبة في السعر ولأعمالهم.

وألقى بمسؤولية التلاعب في رحلات العمرة، مع بعض المصريين، خلال الأشهر الماضية، على تعاملهم مع السماسرة بعيداً عن الشركات المعتمدة في البلدين، مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً بين الأطراف السعودية ونظرائهم في مصر لإتمام الرحلات عبر شركات السياحة المحلية الرسمية، بما يسهل الرقابة على أداء منظمي الرحلات في البلدين وتدابير العملة الأجنبية اللازمة لدفع مستحقات الفنادق وشركات الخدمات السعودية.

وشهد المنتدى إقبالاً من شركات محلية، استهدفت التفاوض على أسعار العمرة للموسم الجاري، وسط حالة من القلق انتابت شركات السياحة، لعدم تحرك وزارة السياحة، لتحديد ضوابط الرحلات الجديدة، رغم بدء الموسم رسمياً.

وعبر أعضاء في غرفة شركات السياحة عن مخاوفهم، من سيطرة الشركات السعودية على سوق الحج والعمرة، لحصولها على دعم كامل من السلطات السعودية، بينما تضع الحكومة المصرية قيوداً شديدة على أنشطة الشركات المحلية.

وأشار عضو في غرفة شركات السياحة فضل عدم ذكر اسمه، إلى تنازل الحكومة المصرية عن 50% من حصة مصر الرسمية من تأشيرات الحج الموسم الماضي، بما مكن الشركات السعودية من تسفير ضعف الأعداد، عبر تأشيرات رجال أعمال وخدمة الحجاج وزيارة الأقارب وحاملي التأشيرات الأوروبية والأميركية.

ولفت إلى حرمان الشركات المحلية من عوائد الرحلات، وضياع ملايين الجنيهات على الدولة من الضرائب المحصلة عن أنشطة الرحلات، مشدداً على أن ما يحدث يزيد من خسائر الشركات فتصبح أمام أمرين، أحدهما الإفلاس أو بيعها لشركات سعودية، تتولى إدارتها وتشغيلها بالسوق المحلي.

وكشف عن سفر 500 ألف معتمر العام الماضي، عبر شركات سعودية دون المرور على بوابة العمرة، بتأشيرات تجارية وسياحية وزيارات عائلية.

وتواجه شركات السياحة المصرية أزمة في تدبير العملة لدفع مستحقات الفنادق وشركات النقل والخدمات، أدت إلى تأخر الموسم الماضي، ما بين شهرين و3 أشهر.

وتطالب الحكومة الشركات بتدبير العملة من أنشطتها أو شرائها من البنوك مع دفع 14% قيمة خدمة تدبير العملة، بينما تنسق الشركات السعودية مع شركائها المصريين بتدبير العملة عبر صفقات تجارية أو تلزمها بتدبير العملة بوسائلها الخاصة، دون أن تتحمل أية أعباء عن زيادة سعر الدولار بالسوق المحلية، وفق عضو غرفة السياحة.

هل تُعدّل مصر النظام الانتخابي للبرلمان بغرفتيه؟ اقتراح في «الحوار»

الوطني» بزيادة عدد أعضاء «النواب» و«الشيوخ»

(سياسية . جريدة الشرق الأوسط)

مع اقتراب إقرار «التوصيات النهائية» لمقترحات «الحوار الوطني» المصري، حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك خلال اجتماع مرتقب لمجلس الأمناء (الأربعاء) تمهيداً لرفع التوصيات إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أثيرت تساؤلات حول: هل تعدل مصر النظام الانتخابي للبرلمان بغرفتيه (النواب والشيوخ)؟

وقال المنسق العام للحوار الوطني، ضياء رشوان، «إن عددًا من لجان إعداد وصياغة التوصيات والمقترحات التي طُرحت في الجلسات العامة للحوار الوطني، قد عقدت خلال الفترة الماضية اجتماعاتها المتخصصة المكثفة بمقر (الأكاديمية الوطنية للتدريب)، وذلك بحضور ذوي الشأن من مختلف الأطراف وبالتوازن المطلوب، وعدد من الخبراء والمتخصصين». وأضاف رشوان، في إفادة رسمية (مساء الاثنين)، أن «معظم اللجان قد انتهت بالفعل من صياغة التوصيات والمقترحات الخاصة بموضوعات كل منها، التي تجهز حالياً لعرضها على مجلس أمناء (الحوار) للنظر فيها خلال اجتماع ستم الدعوة إليه (الأربعاء) لإقرارها، وتحديد طريقة رفعها إلى الرئيس السيسي ليتخذ بشأنها ما يراه».

وبحسب رشوان، فقد «انتهت 13 لجنة من صياغة مقترحاتها، من بين 19 لجنة هي عدد لجان (الحوار الوطني)».

وأفادت مصادر مطلعة بأنه «من بين المقترحات التي انتهت (لجنة مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي) من صياغتها، والتي سوف تناقش صيغتها النهائية خلال اجتماع (الأربعاء) اقتراح زيادة عدد أعضاء مجلسي (النواب) و(الشيوخ)، وتعديل بعض نصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية». ووفق المصادر، تضمنت توصيات اللجنة 3 مقترحات لانتخابات البرلمان، «الأول هو الإبقاء على النظام الحالي بانتخاب 50 في المائة من أعضاء مجلسي (النواب) و(الشيوخ) عبر (القائمة المطلقة المغلقة)، و50 في المائة ب(النظام الفردي) على 4 دوائر في ربوع البلاد، والثاني يتم بانتخاب كل الأعضاء ب(القائمة النسبية غير المنقوصة) عبر 15 دائرة على مستوى مصر، بينما يتضمن الاقتراح الثالث انتخاب 50 في المائة من الأعضاء ب(النظام الفردي)، و25 في المائة بنظام (القائمة المطلقة)، و25 في المائة بنظام (القائمة النسبية)».

من جهته، يرى عضو مجلس أمناء «الحوار الوطني»، الدكتور عمرو هاشم ربيع، أنه «من المطروح تعديل النظام الانتخابي للبرلمان وفق أحد المقترحين، أو الإبقاء على النظام الحالي». وقال لـ«الشرق الأوسط» إنه «بشكل عام، أي نظام انتخابي يتضمن (قائمة مطلقة مغلقة) ولو بنسبة 1 في المائة يفتح الباب ل(التشكيك في النتائج الانتخابية)»، حسب وصفه. وتابع: «عندما تحصل قائمة ما على 51 في المائة من الأصوات تكون هي الفائزة، وبذلك تضيع أصوات الناخبين الذين صوتوا لقائمة أخرى، وذلك على عكس (القائمة النسبية)، حيث تحتسب أصوات كل قائمة أيًا كان عددها».

ووفق ربيع فإن «سبب اقتراح زيادة عدد أعضاء مجلسي (النواب) و(الشيوخ) هو مواكبة زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة عدد الناخبين».

ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ المصري (إحدى غرفتي البرلمان) 300 عضو، ووفقاً للقانون رقم 141 لسنة 2020، ينتخب ثلثاً أعضائه بالاقتراع العام السري المباشر، ويعين رئيس الدولة الثلث الباقي، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن 10 في المائة من إجمالي عدد المقاعد.

وأقرت مصر تعديلات تشريعية في يونيو (حزيران) 2020، ارتفع بموجبها عدد أعضاء مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) من 540 إلى 568 عضواً، على أن يخصص ما لا يقل عن 25 في المائة من مقاعده للمرأة، على أن يتم انتخاب 284 عضواً بالنظام الفردي، و284 مقعداً بنظام القائمة المغلقة، ويحق لرئيس الدولة تعيين عدد من النواب بما لا يزيد

على 5 في المائة من إجمالي عدد المقاعد.

في السياق ذاته يرى المفكر المصري، الدكتور عبد المنعم سعيد، أن «نظام (القائمة المغلقة) يكون عادة في (الفترة الانتقالية) لضمان الاستقرار السياسي، وعدم تفتيت الأصوات بين أحزاب أو تيارات سياسية مختلفة الرؤى». وأضاف سعيد لـ«الشرق الأوسط» أن «نظام (القائمة النسبية) هو الأنسب»، منوهاً إلى أن «وضع 3 مقترحات بأنظمة انتخابية مختلفة للبرلمان أمام الرئيس السيسي (أمر صعب)، لكنه ليس خطأ، إذ سيكون على الرئيس اختيار النظام الانتخابي الأمثل من بين المقترحات».
